

برايمان وينتر: طبقنا لسنوات عديدة ما كنا نعتقد بأنه نظام سعر صرف مرن. ولكن حين نتأمل الماضي، نجد أنه كان نظاما جامدا. فقد يكون هناك فرق كبير بين ما نعتقد أننا نفعله وما نفعله حقا. وحسب تقييم صندوق النقد الدولي، كنا نطبق في الواقع نظام ربط زاحفا. وكانت هناك فجوات في أنحاء متفرقة من البنين الاقتصادي الكلي نتجت عنها تحديات بالنسبة لسياسة سعر الصرف. وأدى التوسع المالي أحيانا إلى المغالاة في التقييم من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات، وكان علينا إيجاد حل لهذه المشكلة.

وتطلب إصلاح المالية العامة اتخاذ خطوات صعبة على البلد وقادته. وتم وضع قواعد المالية العامة للمرة الأولى عام ٢٠١٠، ثم تعديلها عام ٢٠١٤. وسيتيح إنشاء مجلس للمالية العامة، كما هو مقترح حاليا، طرح أفكار أكثر استقلالية وزيادة الثقة في التوقعات الاقتصادية. واستهدفت جميع البرامج الثلاثة المدعومة من صندوق النقد الدولي التي شاركت فيها التصدي لمشكلات المالية العامة وديناميكيات الدين غير المستقرة للمساعدة في كبح جماح التضخم وتجنب اختلال سعر الصرف.

ومن أهم الأدوات المكملة لقواعد المالية العامة استقلالية البنك المركزي في إطار استهداف التضخم، مع زيادة مرونة سعر الصرف. فإذا ما تم تكليف بنك جامايكا المركزي الآن باستهداف التضخم ومنحه قدرا أكبر من الاستقلالية على النحو المقترح في القانون الجديد، سيتعين عليه أن يشرح للجمهور أسباب رفع أسعار الفائدة في الوقت الذي تشير فيه الحكومة إلى ضرورة تخفيضها على سبيل المثال. وكان التحول إلى تطبيق إطار لاستهداف التضخم قد دفع البنك المركزي بالفعل إلى تعزيز قنوات التواصل مع الجمهور. فخط النهاية لمسار الإصلاح لم يُلح بعد في الأفق.

التمويل والتنمية: بخلاف استهداف التضخم، هل توجد في رأيك خيارات أخرى قابلة للتطبيق بالنسبة للبلدان الراغبة في زيادة مرونة سعر الصرف؟ أو استهداف المجلات النقدية؟

برايمان وينتر: يتوقف ذلك على وضع كل بلد. وقد أخضعت جامايكا جميع الخيارات للتجربة. ففي التسعينات عندما كنا نستهدف المجلات النقدية، اكتشفنا أن هذا الخيار لم يكن ناجحا في حالتنا. فإداء المتغيرات لم يكن مرضيا، مما أدى إلى تفكك الارتباط بين المتغيرات والتضخم. وهو ما أثبتته عدة دراسات في بلدان أخرى على ما أعتقد.

ويعد نظام سعر الصرف من خيارات السياسات العميقة التي تترتب عليها آثار ملموسة. ولكنك ستحتاج إلى أدوات سياسات تناسب اختيارك. ويتيح سعر الصرف المرن لجامايكا فرصة أفضل لبناء اقتصاد يتمتع بالصلابة والرخاء.



الصورة: مهارة من بنك جامايكا المركزي

مواصلة المسار

برايمان وينتر، محافظ بنك جامايكا المركزي السابق، يشرح تحديات تطوير السياسة النقدية

عانت جامايكا طويلا من أجل السيطرة على عجز المالية العامة والدين العام، وشهدت في الغالب معدلات تضخم حادة ذات آثار مدمرة. وحقق البلد نجاحات مهمة في الآونة الأخيرة على طريق الاستقرار الاقتصادي - قبل أن يتعرض لأضرار شديدة نتيجة أزمة كوفيد-١٩.

وتولى برايمان وينتر منصب محافظ بنك جامايكا المركزي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩، وكان له دور أساسي في التحول الاقتصادي للبلاد. وتم تعزيز السياسة النقدية تحت قيادته بهدف تحقيق استقرار الأسعار ومرونة سعر الصرف ومراعاة المزيد من الاحتياطات. وأطلق بنك جامايكا المركزي حملة إعلانية مبتكرة على أنغام موسيقى الريغي لشرح فوائد استهداف التضخم للمواطنين الذين طالما اعتادوا التركيز على سعر الصرف؛ وذلك بهدف كسب ثقتهم وتوعيتهم.

وفي هذه المقابلة مع أولغا ستانكوفا من فريق مجلة التمويل والتنمية، يناقش وينتر تحديات السياسة الاقتصادية في جامايكا.

التمويل والتنمية: كيف قررت جامايكا البدء في إصلاح هذا النظام الذي كان لسعر الصرف دور كبير فيه لفترة طويلة؟



التضخم المنخفض المستقر يمثل للاقتصاد ما تمثله النغمة العميقة (الباص) لموسيقى الريغي»

الصورة: مهارة من بنك جامايكا المركزي

الإخفاق في التواصل ليس بعده أي نجاح. ودائما ما كنت أعتقد أن الآليات تمثل ٣٠٪ أو ٤٠٪ من اهتمام البنك المركزي، بينما يمثل التواصل ١٠٪. ولكن الأولويات تبدلت منذ ذلك الحين بالنسبة لي، وأصبح التواصل يمثل ٣٠٪ أو ٤٠٪.

وفي الحقيقة، فإن التواصل دائما ما كان أساس السياسة النقدية. ماذا سيكون رأي أصحاب المصلحة؟ كيف سيكون رد فعلهم؟ هل سيخرجون إلى الأسواق لشراء المزيد من السلع أم لا؟ هل سيصبحون أكثر أم أقل إقبالا على شراء النقد الأجنبي؟

التمويل والتنمية: لجأ بنك جامايكا المركزي إلى استخدام موسيقى الريغي الشعبية لتعريف المواطنين الذين طالما اعتادوا التركيز على سعر الصرف بالمنافع الناتجة عن انخفاض معدلات التضخم واستقرارها. هل حقق هذا النهج نتائج المرجوة؟

برايان وينتر: في رأيي أننا لم نرأي نتائج بعد. وقد استخدمنا عناصر جذب مباشرة للمواطنين، مثل موسيقى الريغي، وإعلانات التلفزيون والراديو، واللوحات الاعلانية خصوصا التي لا تزال نراها في الشارع حتى الآن والتي تصف التضخم بأنه وحش مخيف يجب تجنبه.

ولكن البنك المركزي لا يمكنه استخدام هذه النغمة كثيرا لفترة طويلة، بل يجب أن يكون هناك نوع من أنواع التواصل، وهو ما لا أراه الآن. فالهدف الأساسي من حملات التواصل الفعالة هو فهم السياسات بشكل أفضل أو التعريف بالقرارات.

ويتمثل أحد أهم التحديات التي لا تزال قائمة في الحاجة إلى توعية المواطنين بأن دور البنك المركزي ليس منع تحركات سعر الصرف، بل التغلب على التحيز القوي لدى النظام إلى زيادة جمود سعر الصرف من أجل إقامة اقتصاد صلب قادر على المنافسة. أما وقد لمست عن قرب نجاح جامايكا في تنفيذ الكثير من الإصلاحات الصعبة، فإنني أتق أن هذا التغيير قادم. **FD**

تم تنقيح هذه المقابلة لمرعاة الطول والوضوح.

التمويل والتنمية: أثيرت مناقشات حول دمج أدوات السياسات - أي أسعار الفائدة والتدخل في سوق الصرف الأجنبي وتدابير السلامة الاحترازية الكلية والضوابط الرأسمالية - في إطار شامل. ما المتطلبات اللازمة لنجاح الاقتصادات المفتوحة الصغيرة في تطبيق مثل هذا الإطار؟

برايان وينتر: في جامايكا، وهي من الاقتصادات النامية المفتوحة المزيجية، سنحتاج إلى سنوات عديدة لإنجاح كل من هذه المكونات على حدة قبل أن تنتقل مسألة الدمج من الإطار الأكاديمي إلى التطبيق العملي. ولا يعني ذلك أننا ينبغي ألا نبدأ في التفكير والنظر إلى هذه المكونات في إطار واحد. ويتعين أن يضم هذا الإطار الكلي الموحد سياسة المالية العامة وسياسات العمل أيضا.

ويمكن التوصل إلى مزيج أكثر تطورا في نهاية المطاف، ولكن من المهم عدم الانغماس في هذا الاتجاه في الوقت الذي يوجد فيه عجز كبير في المالية العامة يتعين إصلاحه. فالسر الأساسي وراء نجاح العديد من البلدان الأكثر نموا يكمن في الإصرار، والتركيز على مكون واحد وإصلاحه، والتطبيق السليم لكل مكون على حدة - وفق تسلسل ملائم.

التمويل والتنمية: بالنسبة للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي بوصفها أحد مكونات الإطار، هل من المفيد إخضاعها لقواعد محددة في رأيك؟

برايان وينتر: يتعين أن تكون لدى البنك المركزي قواعد بسيطة وواضحة بشأن التدخل في سوق الصرف الأجنبي. فمن شأن ذلك طمأنة المواطنين. وهذا ما يريده العديد من أصحاب المصلحة. ولكن ينبغي ألا تكون هذه القواعد جامدة. فجب السماح بقدر من الاستنسابية للبنوك المركزية عند تطبيق القواعد. ويجب أن تتمتع أيضا بسلطات كبيرة لتحريك السوق. فقد يتحالف اثنان من رجال الأعمال لإيجاد وسيلة لتحقيق أكبر عائد مادي ممكن، لنجد في نهاية المطاف أن المكاسب من نصيب القطاع الخاص والخسائر من نصيب الحكومة. لذلك يجب على البنك المركزي حماية السوق من نتائج تلك الممارسات. فمن الضروري وجود بعض القواعد، ولكن يتعين أيضا التمتع بالسلطة اللازمة لمنع السلوكيات المخالفة.

التمويل والتنمية: في رأيك، ما دور التواصل في كسب تأييد المواطنين وتوعيتهم؟

برايان وينتر: دور كبير. ففي عام ٢٠١٨ عندما كنا نسعى إلى الحصول على المزيد من الاستقلال، شعرت أن العامل الأهم في بلوغ هذا الهدف هو علاقة البنك المركزي بالمواطنين. فالشعب هو محور الاهتمام في أي بلد ديمقراطي.

لقد كنا نولي اهتماما كبيرا لآليات السياسة النقدية، والجوانب الفنية ذات الصلة، وهو أمر مهم. وقد نخفق في نصف هذه الأمور ثم ننجح في نهاية المطاف. ولكن